

تنتائيل

عدنان حسين

adnan.h@almadapaper.net

مقدمة صحيحة
بنتيجة ليست كذلك!

في المقدمة التي استهل بها حديثه الى صحيفة "الصباح" في عددها الصادر أمس، أعطى الأمين العام لمجلس الوزراء والقيادي في ائتلاف "دولة القانون" علي العلق توصيفا صائبا للحال التي تمر بها البلاد على الصعيد السياسي، لكن تلك المقدمة الصحيحة لم تؤد الى نتائج صحيحة بخلاف ما يفترضه المنطق.

السيد العلق افترض حديثه بالقول ان "ما تشهده البلاد من وضع سياسي يرم عن وجود مشكلة حقيقية (...). تخزن مشاكل متراكمة منذ السنوات الماضية (...) لم تحل، وإنما كانت دائما تؤجل أو تحل بطريقة توافيقية ولا تجد مجالها للتطبيق العملي على أرض الواقع عندما تصل (الى) مرحلة تنفيذ هذه الاتفاقات أو التوافقات".

واعتبر السيد العلق ان هذه المشكلة الحقيقية تتطلب "حلاً" جزئياً وليس التأجيل المستمر لها أو الحلول الترفيقية.. نحتاج الى ان نطرح جميع الامور العالقة للنقاش وبشكل شفاف ونحل على أسس واقعية وحقيقية وليس بشكل شخصي...

هذا كلام سليم تماما، فنحن نواجه مشكلة حقيقية مركبة ومتعقدة، وهي تستلزم حلاً جزئياً حقيقياً غير قابل للتأجيل يقوم على البحث الشفاف لكل ما يتصل بهذه المشكلة من أسباب وأبعاد وعواقب متحققة ومحتملة وتحديد للمسؤوليات وخيارات للحل. بيد ان الأمين العام لمجلس الوزراء يحدد اطارا للحل لا يؤدي الى حل، فهو يدعو الى "تشكيل هيئة حكماء من خارج العملية السياسية أو تدخل المحكمة الاتحادية لتسوية الإشكالات الحاصلة بين الأطراف بعد التقريب بينها". كما تنقل الصحيفة عنه، مستعيدا سلفا الحل الأكثر شيوعا في النظم الديمقراطية عندما تواجه أزمة سياسية تستعصي على الحل فترة طويلة من الزمن، وهو إقالة الحكومة أو استقالتها أو حل البرلمان وتنظيم انتخابات عامة جديدة، وهو حل يقوم على مبدأ الديمقراطية الأول المكرس في دستورنا والقائل ان الشعب هو مصدر السلطات.

أزمتنا السياسية الحالية التي تمتد جذورها الى سنوات عدة كان مطروحا لها أن تحل بطريقة واقعية وشفافة، كما يدعو السيد العلق، عبر مؤتمر وطني كان قد باشر باقتراحه طرف ثالث وليس أحدا من طرفي، أو أطراف، الأزمة الراهنة، وهو الحزب الشيوعي العراقي. هذا المؤتمر كان سيجتمع الى جانب أطراف الأزمة قوى وشخصيات وطنية ومنظمات مدنية من داخل العملية السياسية وليس من خارجها (القاعدة والبعث ومن على شاكلتهما هم وحدهم من وقف خارج العملية السياسية، ومن المفترض ان السيد العلق لا يرغب بمشاركة هؤلاء في البحث عن حل للأزمة لأنهم ببساطة يسعون الى نفس هذه العملية برمتها). الا ان ائتلاف دولة القانون هو الذي أطاح فكرة المؤتمر الوطني بوضع مواصفات له على مقاسات "دولة القانون" بالإصرار على جعله اجتماعاً أو لقاء، أي جلسة ديوان تضع حلاً مؤقتاً للأزمة بتأهات شخصية، لا يرغب فيها السيد العلق نفسه كما أعلن صراحة في حديثه الصحفي.

المؤتمر الوطني الشامل الذي يبحث بشفاافية الأزمة الراهنة من كل جوانبها ويضع حلاً جزئياً حقيقياً لها، هو الخيار الأنسب للحل، والا فإن حل حكومة "الشراكة الوطنية" (غير القائمة)، باستقلالها أو سحب الثقة منها هو الخيار البديل للمؤتمر الوطني من أجل تشكيل حكومة جديدة تكون مهمتها الرئيسة تحضير البلاد للانتخابات التشريعية اللاحقة. والتخصير يعني تشريع القوانين اللازمة لهذه الانتخابات: تعديل قانون الانتخابات وتشريع قانون الأحزاب، وكذلك تشكيل مفوضية جديدة للانتخابات. ومن المفترض ان يكمل هذا بالإحصاء العام للسكان. أما خيار حل البرلمان فليس منتجاً، بقانون الانتخابات الحالي ومن دون قانون لأحزاب ومن دون إحصاء سكاني كذلك سيعني إجراء انتخابات مبكرة إعادة إنتاج لأزمة اليوم.

طالباني يوجه بتحديد موعد المؤتمر الوطني سريعاً

□ بغداد/المدى

وجه رئيس الجمهورية جلال طالباني بتحديد موعد لعقد المؤتمر الوطني سريعاً، فيما عزا نائبه السبب إلى أن المشهد السياسي لم يعد يحتمل التأجيل، وتوقع أن يشهد الأسبوع المقبل حراكاً واسعاً بين الزعماء ورؤساء الكتل.

وقال نائب رئيس البرلمان عارف طيفور

في بيان صدر أمس، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "رئيس الجمهورية وجه ضرورة تحديد موعد لانعقاد المؤتمر الوطني لأن المشهد السياسي بات لا يحتمل التأجيل والمراوغة من أجل كسب المزيد من الوقت". وأضاف طيفور أن "الاجتماعات التي تعدها اللجان التحضيرية للمؤتمر الوطني في بغداد لا تزال مستمرة"، مؤكداً أن "الجميع يأمل في الخروج

من هذه الأزمة بالتوافق والإجماع الوطني". وشدد طيفور على "ضرورة مراعاة مطالب الشارع العراقي في الإصلاحات وتقديم الخدمات"، متوقفاً "حراكاً واسعاً بين الزعماء ورؤساء الكتل الأسبوع القادم في هذا الاتجاه". وفي سياق آخر، نفى نائب رئيس مجلس النواب "عقد أي اجتماع ثنائي بين التحالف الوطني والتحالف

الكرديستاني لإبقاء على حكومة الرئيس نوري المالكي لعامين آخرين"، فيما أوضح أن "الاجتماعات التي عقدت في أربيل والنجف كانت تهدف إلى التوصل لرؤى مشتركة". وشدد طيفور على أنه "لا خيار أمام الشركاء في العملية السياسية سوى العودة إلى اتفاقية أربيل التي تشكلت على أساسها الحكومة الحالية والالتزام بالدستور لحل كافة المشاكل

والخلافات". ودعا طالباني في 18 أيار الجاري الكتل السياسية إلى الالتزام بالاتفاقات التي قامت على أساسها الحكومة الحالية، فضلاً عن وقف الحملات الإعلامية واعتماد الدستور كمرجعية، فيما أبدى المالكي بعد يومين تأييده مبادرة رئيس الجمهورية التي تضمنت ثمانية بنود، وجدد دعوته لجميع الكتل إلى الاجتماع في بغداد من دون شروط مسبقة.

بدء محادثات 1+5 في بغداد والخارجية الأوروبية
تحمل مقترحات تهم إيران

□ بغداد/المدى

بدأت إيران والدول الكبرى الست في بغداد أمس الاربعاء اجتماعاً جديداً يهدف الى تحقيق تقدم للخروج من الازمة الطويلة حول الملف النووي، بحسب ما أعلن مسؤول لوكالة فرانس برس. وقال مايكل مان المتحدث باسم وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون للصحافيين قرب مقر الاجتماع في المنطقة الخضراء المحصنة "بالتأكيد نحمل مقترحات تهم إيران" وتعلق بالازمة الطويلة حول الملف النووي.

□ بغداد/المدى

على البروتوكول الإضافي، فيما ترغب طهران بتخفيف العقوبات المفروضة عليها. ويأتي اجتماع اليوم بعد محادثات اسطنبول منتصف نيسان الماضي، والتي كانت الاولى من نوعها منذ 15 شهراً.

وعقد اجتماع أمس في قصر الضيافة التابع لرئاسة الوزراء في المنطقة الخضراء المحصنة ببغداد، وسط اجراءات أمنية مشددة شملت نشر الاف الجنود وعناصر الشرطة في مناطق شمال بغداد وغربها وجنوبها.

وقبل بدء المحادثات، اعرب كبير المفاوضين الإيرانيين في الملف النووي سعيد جليلي عن اماله في ان تدشن مباحثات طهران والقوى الكبرى "عهداً جديداً" في العلاقات بينهما، بحسب وسائل اعلام إيرانية.

ونقلت وكالتا فارس ومهر عن جليلي قوله "نشعر ان الغرب فهم انه قد فات اوان استخدام استراتيجية الضغط التي يتبعها".

وتكرت قناة العالم الإيرانية من جهتها ان الوفد الإيراني سيطلب خلال المحادثات رفع العقوبات المفروضة على إيران، وخصوصاً تلك المرتبطة بقطاع النفط، من

دون ان تسمى مصادرها. وتؤكد إيران ان برنامجها محض سلمي لكن جانباً من المجتمع الدولي يرى فيه محاولة خفية لحيازة سلاح نووي، وقد اخضعت إيران لعقوبات شديدة لردعها عن متابعة هذه الأنشطة.

وجدد الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد قوله اليوم انه "استناداً الى تعاليم الاسلام والفتاوى الواضحة للمرشد الاعلى، فان انتاج واستخدام اسلحة الدمار الشامل حرام، ولا مكان له في العقيدة الدفاعية لجمهورية ايران الاسلامية". وكان احمدي نجاد يشير الى فتوى المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية اية الله علي خامنئي التي يقول مسؤولون انه اطلقها في العام 2004 او 2005.

وكان خامنئي قد اعرب عن معارضته لامتلاك بلاده اسلحة نووية في اكثر من مرة اخرها في 22 شباط عندما قال ان امتلاك قنبلة نووية "يعتبر انما كبيراً". وتلبي رسالة احمدي نجاد في مؤتمر في مدينة بوروجرد الغربية احياء لذكرى ضحايا الاسلحة الكيماوية الإيرانيين خلال الحرب مع العراق (1980-1988)، بحسب ما اوردت وكالة

ارنا الرسمية للابناء، وكان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا امانو اعلن في زيارة لطهران الاثني ان الوكالة وإيران ستوقعان قريباً "اتفاقاً" يهدف الى تبديد الغموض حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني. غير ان هذا الاعلان قوبل بتحفظ وصل الى حد التشكيك في الولايات المتحدة وفي اسرائيل حيث اعلن وزير المالية يوفال شتاينيز ان

اليرانيين "يتلاعبون منذ سنوات مع المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية". بدوره دعا وزير الدفاع الاسرائيلي ايهود باراك القوى الكبرى الى تبني موقف حازم من ايران، قائلاً انه "في بغداد يجب الحذر من ان ايران تستطيع بفضل تنازلات جزئية تجنب تنفيذ العقوبات". ورأى دبلوماسي مطلع على الملف انه ليس هناك ما يضمن التوصل



اجراءات أمنية مشددة في ظل بدء انعقاد محادثات 1+5

الى نتائج "ملغوسة" خلال اجتماع اليوم، بل انه قد لا يسفر سوى عن اتفاق على اجراء محادثات عمل تقنية بشكل منظم. وتشكل المحادثات بين القوى الكبرى وإيران في بغداد حلقة جديدة في مسلسل طويل من المفاوضات النووية، الا انها تمثل ايضا خطوة اضافية على طريق عودة العراق الى الخريطة الدبلوماسية العالمية.

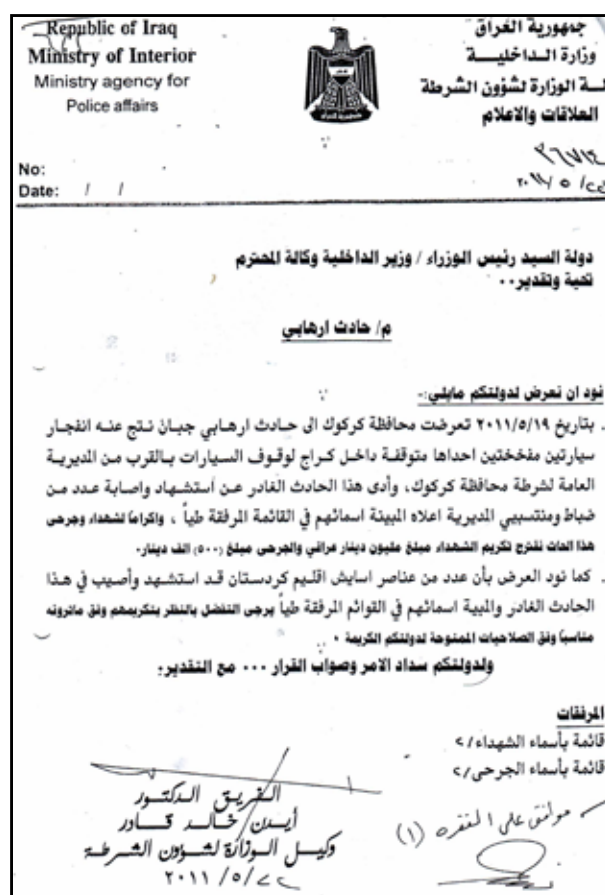
تنشر وثيقة تبين "تمييز" رئيس الوزراء بين ضحايا الارهاب

المالكي يستثني شهداء الاسايش في كركوك من التعويض الرمزي

□ بغداد/المدى

تكشف وثيقة حصلت عليها "المدى" صادرة عن وزارة الداخلية ان رئيس الحكومة نوري المالكي الذي خط بيده هامشا عليها، قام بحجب مبالغ رمزية تمنح لضحايا الارهاب، عن شهداء الاسايش بينما صادق على دفعها لعوائل الشرطة الذين سقطوا في اعتداء ارهابي واحد وهم يقومون بحماية مؤسسات الدولة في كركوك. وقبل سنة بالضبط كان العشرات من عناصر الاسايش الكردية يشاركون في حماية المقر الرئيسي لشرطة كركوك، الى جانب منتسبي الشرطة العراقية في تلك المدينة الساخنة أمنياً، حين داهمهم تفجير انتحاري بسيارة متفخخة فأوقع نحو 29 شهيداً من القوات العراقية التي تتولى حماية المكان.

□ بغداد/المدى



□ بغداد / كتب المحرر السياسي

وبين هؤلاء كان 11 شهيداً من منتسبي قوات اقليم كردستان قد سقطوا في مواجهة العنف الاعمى الذي يضرب البلاد طولاً وعرضاً، الى جانب عشرات الجرحى.

وفي كتاب وجهه الفريق ايدن خالد وكيل وزير الداخلية لشؤون الشرطة بتاريخ 22/05/2011 الى "وزير الداخلية وكراماً لشهداء وجرحى هذا الحادث تكريم للشهداء بمبلغ مليون دينار والجرحى بمبلغ 500 الف دينار" وفي فقرة ثانية يذكر وكيل الوزير ان هناك شهداء وجرحى في نفس الحادث كانوا موجودين في المكان ذاته، منتسبون لقوات الاسايش اي مديرية امن اقليم كردستان ويقول "يرجى التفضل بالنظر في تكريمهم وفق ما ترونه مناسباً وفق كردستان ويقول "يرجى التفضل بالنظر في تكريمهم وفق ما ترونه مناسباً وفق كردستان ويقول "يرجى التفضل بالنظر في تكريمهم وفق ما ترونه مناسباً وفق كردستان". ويهيبش المالكي بخط يده اسفل الوثيقة قائلاً "موافق على الفقرة 1 فقط" ويوقع، اشارة الى انه موافق على تكريم منتسبي الشرطة دون عناصر الاسايش الذين قتلوا معهم في الحادث والواجب نفسه.

وتوضح الوثيقة التي تتضمن تفاصيل هذا الاعتداء، كيف ان العنف الاعمى لم يكن يميز بين العراقيين الذين تولوا واجب الحماية وفقدوا ارواحهم نتيجة لذلك، لكن هامشا بخط رئيس الحكومة يشير بوضوح الى طبيعة السياسة التي اعتمدها السيد نوري المالكي، في التمييز بين العناصر الامنيين الذين سقطوا خلال ذلك الواجب.

والمبلغ الذي سجله كتاب وزير الداخلية لا يسد حاجة تذكر كما يعرف العراقيون في المطالبات اليومية للمواطن، وسواء تسلمته عائلات الضحايا ام لم تسلمه، فإنه لن يخفف شيئاً من معاناتهم الراهية بالنكاد، وسواء كانوا منتسبين الى الشرطة ام الى قوات الاسايش التي تقدم لهم الاسناد في المناطق الساخنة، لكن حجة عن شهداء الاسايش يحمل دلالات غاية في الخطورة ليس على مستوى "الحوازن النفسية" التي اضررت بحالة التشاكر والتفاهم في المجال السياسي وحسب، بل فيما يتصل بإدارة الجانب الانساني من الحالة المأساوية التي تشترك فيها جميع قوميات البلاد. واذا عدنا الى بضعة شهور قبل هذا الحادث الارهابي، سننتذكر ان القلم الذي استخدمه السيد نوري المالكي في تدوين

هامشه على كتاب وزارة الداخلية لمع تكريم شهداء الاسايش، هو نفس القلم الذي وقع به جملة من الالتزامات مع شركائه الكرد والاطراف الاخرى، والتي كان يفترض ان تنتهي بفض جملة من التماسك العالقة بين جميع الاطراف. لكن المالكي الذي وقع على كل تلك الالتزامات جعلنا اليوم نذكر انه كان مستعداً لانقلاب على كل تعهداته بمجرد الحصول على منصبه، وليس كتاب وزارة الداخلية هذا سوى نموذج لطريقة تعامل السيد رئيس الحكومة مع شركائه وفي قضايا انسانية بحثة مثل منح مبالغ رمزية لنحو 20 عائلة كردية سقط ابناؤها اثناء واجب مشترك مع اخوانهم في الاجهزة الامنية العراقية. ادارة السيد المالكي للخلاف مع شركائه باتت تنطوي اليوم على مخاطر تنس العامل النفسي الذي يوحد جميع العراقيين امام معاركهم الكبيرة، فهو يعرض العلاقات بين الطوائف الى هزات باتت محسوسة للجميع، من اجل ان يستقوي بطرف على آخر. وفيما يتصل بملف العلاقة مع اقليم كردستان، لم تعد تحركات فريق المالكي خافية على احد، فيدل ان يستجيبوا لدعوات الحوار للوفاء بالالتزامات السابقة،

نجدهم يحاولون حشد الجمهور العربي وإيهامه بأن أربيل تحاول قضم حقوق العرب، وفي هذا الإطار فإن ائتلاف دولة القانون لم يتوان حتى عن استخدام شخصيات عرفت بتوجهها البعثي للدولة، وتجاهله الضوابط الدستورية والالتزامات التوافق السياسي في التعامل مع وضع المؤسسات الحساسة الرقابية والمالية والامينية. وأخيراً فإن الهامش الذي وضعه المالكي على كتاب وزارة الداخلية، وثيقة مؤلمة تكشف كيف ان السياسة التي تدار بها الدولة اليوم، لا تشعر بمهابة الموت التضحية. وكيف انها سياسة عاجزة عن الفصل بين خلافاتها المزممة، وبين عراقيين ابطال يفتقدون حياتهم اثناء اكبر حرب على الارهاب يشهدها العالم بأسره.